

Distr.: General  
15 October 2019  
Arabic  
Original: French

## العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



### اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الآراء التي اعتمدها اللجنة بموجب المادة ٥(٤) من البروتوكول الاختياري،  
بشأن البلاغ رقم ٢٠١٢/٢٢١٣\*\*

إرنست فونجيو وآخرون (يمثلهم المحامي شارل تاكو)	بلاغ مقدم من:
أصحاب البلاغ	الأشخاص المدعى أنهم ضحايا:
الكاميرون	الدولة الطرف:
٨ أيار/مايو ٢٠١٢ (تاريخ تقديم الرسالة الأولى)	تاريخ تقديم الشكوى:
القرار المتخذ بموجب المادة ٩٧ من النظام الداخلي للجنة (المادة ٩٢ من النظام الجديد)، المحال إلى الدولة الطرف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (لم يصدر في شكل وثيقة)	الوثائق المرجعية:
١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩	تاريخ اعتماد الآراء:
رفض منح الامتيازات القانونية المرتبطة بالخدمة المدنية؛ عدم تنفيذ قرارات قضائية ملزمة	الموضوع:
استنفاد سبل الانتصاف المحلية؛ إثبات الادعاءات	المسائل الإجرائية:
الحق في سبيل انتصاف فعال؛ الحق في محاكمة عادلة؛ الحق في المشاركة في الحياة العامة؛ المساواة أمام القانون	المسائل الموضوعية:
٢ (١ و ٣) و ٣ و ٥ و ٨ (٣ أ) و ١٤ و ٢٥ (ج) و ٢٦	مواد العهد:
٢ و ٥ (٢ ب)	مواد البروتوكول الاختياري:

\* اعتمدها اللجنة في دورتها ١٢٦ (١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٩).

\*\* شارك في دراسة هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماءهم: عياض بن عاشور، وإلزي براند كهريس، وعارف بلقان، وأحمد أمين فتح الله، وشويتشي فورويبا، وكريستوف هاينز، وبا مريم كويتا، ودنكان لافي موهوموزا، وفوتيني بازارتريس، وإرنان كيسادا كابريرا، وفاسيلكا سانسين، وخوسيه مانويل سانتوس بايس، ويوفال شاني، وهيلين تيغودجا، وأندرياس زعيممان، وجيتيان زييري.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17617(A)



\* 1 9 1 7 6 1 7 \*

١-١ أصحاب البلاغ هم إرنست فونجيو (وانجيو) وتيوفيل زيغا وأمادو مويش وهيرمان نجوه ماكا وفيليكس مباح إلودو وتيودور ميوغيليا وبولكيري تسوغو مبالا وتوماس إيامبي وجان ميكونغو (حل محله بعد وفاته بينيديكتا ميكونغو) وماري روز بيوكول وفنسنت زوا وأنجيل أوكالا وبيير أكوا أليغا، وكلهم كاميرونيو الجنسية، وموظفون في الإدارة العامة الكاميرونية<sup>(١)</sup>. ويدعي أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقوقهم المنصوص عليها في المواد ٢(١) و ٣(١) و ٣ و ٥ و ٨(٣(أ)) و ١٤ و ٢٥(ج) و ٢٦ من العهد. وقد دخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤. ويمثل أصحاب البلاغ المحامي شارل تاكو.

٢-١ وطلب أصحاب البلاغ ضم هذا البلاغ إلى البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون (CCPR/C/126/D/2035/2011)، بالنظر إلى أنه يتعلق بنفس الوقائع ونفس الطلبات. وقررت اللجنة، عن طريق مقررها الخاص المعني بالبلاغات الجديدة والتدابير المؤقتة، رفض هذا الطلب. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدم ١٩ فرداً آخر سندات توكيل للانضمام إلى هذا البلاغ<sup>(٢)</sup>.

### الوقائع كما عرضها أصحاب البلاغ

١-٢ أصحاب البلاغ موظفون في وزارة مالية الكاميرون. حصلوا على منحة دراسية من الدولة الطرف للدراسة في المدرسة الوطنية للضرائب بكليرون - فيران، وفي المدرسة الوطنية للخزينة بنوازيل، بفرنسا، بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩١. وبعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى بلدهم، عُيّنوا في أقسام مختلفة بوزارة المالية.

٢-٢ ويلاحظ أصحاب البلاغ أن المرسوم رقم ٦١١/٧٤ المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٧٤ الذي يحدد شروط تعيين الحاصلين على شهادات من المدارس المالية الأجنبية المتخصصة ينص في المادة ١ منه على أن "الحاصلين على إجازة أو شهادة جامعية مكافئة، والحائزين على شهادة إتمام التدريب الداخلي بالمدارس المالية الأجنبية المتخصصة يعيّنون، اعتباراً من تاريخ بدء الخدمة، في الدرجة الأولى من الرتبة الثانية، الفئة "ألف"، وهي الرتبة الأولى في الخدمة المدنية". بيد أن سلطات الدولة الطرف لم تطبق هذه الأحكام القانونية في الممارسة العملية بإزاء أصحاب البلاغ. فقد رفضت السلطات الكاميرونية تعيين أصحاب البلاغ في الفئة المذكورة بدعوى أن المرسوم رقم ٦١١/٧٤ أُلغي بالمرسوم رقم ٧٧٦/٧٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن الوضع الخاص لموظفي الوكالات المالية الذي كان سارياً وقت تعيين أصحاب البلاغ في وزارة المالية، وهو مرسوم لا ينص على المزايا نفسها الواردة في المرسوم رقم ٦١١/٧٤. وطعن أصحاب البلاغ في هذا القرار، ودفعوا بأن المرسوم رقم ٦١١/٧٤ لا يزال سارياً.

(١) فيما يخص غيوم فيسا وصامويل إيلوندو وجاك أمباسا يني وجانفييه أونانا وجانيت تشيهو، لم يرد أي سند توكيل لا من الضحايا أنفسهم ولا من أقاربهم. وطلبت الأمانة إلى محامي أصحاب البلاغ أن يحيل سندات التوكيل التي تجيز له التصرف نيابةً عن هؤلاء الأشخاص إذا أرادوا هم أو أقاربهم إضافة أسمائهم إلى قائمة أصحاب البلاغ.

(٢) أحال يوبا جاكلين وديسكي نجانجو هنرييت وفومونيوي إيفو وميسه مونيكا ونغوسو إيبوا وتاتشو موريس وكوانو نان روز وندو جورج إساه وتامبونغ أوروك بيتر (تمثله السيدة أوروك أناستاسيا إيغيميني إينو) وتاوو شارلوت (تمثله ن. إيف برتران) ومينغي إيتوغا جوزيان وتونجي إيفون وفايو شارلوت (تمثله ن. إيف برتران) ونغومي جول ووانجي يوهان وتونلو جاك وألاك ألاك بيير وفون تاي جورج سندات التوكيل الخاصة بهم التي أضيفت إلى سندات التوكيل المقدمة نيابةً عن أصحاب البلاغ الأصلي.

٢-٣ وفي أعقاب الطعون التي قدمها ثلاثة من أصحاب البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون، وهم روبير تشامبا وإيمانويل وانجي وميشلان لبيام، أصدرت المحكمة العليا الكاميرونية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أحكامها (القرارات رقم ١٠/أ و رقم ٠٩/أ)، وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (القرار رقم ١٧/أ). وفي هذه القرارات، خلصت المحكمة العليا إلى أن المرسوم رقم ٦١١/٧٤ لم يُلغ بالمرسوم رقم ٧٧٦/٧٥<sup>(٣)</sup>. وقررت المحكمة أن يعاد إدماج أصحاب البلاغ وأن يُعاد تصنيف درجاتهم وأن تُدفع رواتبهم ضمن الفئة المحددة في المادة ١ من المرسوم رقم ٦١١/٧٤، وذلك اعتباراً من تاريخ تعيينهم في وزارة المالية، أي في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بالنسبة لروبير تشامبا، و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بالنسبة لإيمانويل وانجي، و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بالنسبة لميشلان لبيام<sup>(٤)</sup>. وبالرغم من الطابع الملزم قانوناً لقرارات المحكمة العليا وطلبات أصحاب البلاغ المتكررة، لم تنفذ الدولة الطرف هذه القرارات.

٢-٤ وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أوعز نائب رئيس الوزراء ووزير العدل الكاميروني إلى الأمين العام لديوان رئيس الوزراء بتنفيذ قرار المحكمة العليا لصالح ميشلان لبيام، لكن هذه التعليمات لم تُنفذ. وفي هذا الصدد، يوضح أصحاب البلاغ أن الأمين العام لديوان رئيس الوزراء سبق أن تلقى في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ تعليمات من الأمين العام لديوان رئيس الكاميرون بإعادة إدماج خريجي "المدارس الفرنسية للإدارة المالية"<sup>(٥)</sup> وإعادة تصنيف درجاتهم، لكن من غير طائل. ويشير أصحاب البلاغ إلى أن الأمين العام لديوان رئيس الوزراء هو من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، وأن له، بحسب ادعائهم، تأثيراً كبيراً على إدارة الدولة الطرف، وأن مسؤولي هذه الإدارة هم سبب هذا التعطيل الذي حال دون إدماجهم وفقاً للمادة ١ من المرسوم رقم ٦١١/٧٤.

٢-٥ ويدعي أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف عيّنت في الفئة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦١١/٧٤، مع ما يتصل بذلك من مزايا، موظفاً واحداً على الأقل، هو تينيو ليزويتيكونغ جوزيف، أحد خريجي المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، الذي تطابق حالته حالتهم. وتبعاً لذلك، كان ينبغي أن يعامل أصحاب البلاغ المعاملة نفسها.

٢-٦ ويدعي أصحاب البلاغ أنهم استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة والفعالة. ويدفعون أيضاً بأنه نظراً لعدم تنفيذ الدولة الطرف قرارات المحكمة العليا التي حسمت قضيتهم، لم يعد أمامهم أي سبيل انتصاف فعال آخر. ويشيرون أخيراً إلى أن المسألة نفسها لم تُبحث ولا يجري بحثها في أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.

## الشكوى

٣-١ يدعي أصحاب البلاغ أنهم ضحايا انتهاكات الدولة الطرف لحقوقهم المنصوص عليها في المواد ٢ (١ و ٣) و ٣ و ٥ و ٨ (٣ أ) و ١٤ و ٢٥ (ج) و ٢٦ من العهد.

(٣) أورد المرسوم رقم ٧٧٦/٧٥ المراسيم المتعلقة بتعيين الموظفين التي يلغي أحكامها. وتلاحظ المحكمة أن المرسوم رقم ٦١١/٧٤ غير مذكور في هذا المرسوم، أي أنه لم يُلغ.

(٤) انظر القرارات الثلاثة للمحكمة العليا الواردة في المرفق هاء - هاء-٢ من الرسالة الأولى.

(٥) تردد اللجنة في هذا السياق العبارات التي استخدمها أصحاب البلاغ.

٣-٢ ويرى أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف، برفضها منحهم الفئة الوظيفية والمزايا القانونية التي يحق لهم الحصول عليها، وبعدم امتثالها للقرارات الملزمة الصادرة عن المحكمة العليا، انتهكت أحكام العهد المذكورة أعلاه. ويضيف أصحاب البلاغ أنه لا يوجد، في حالتهم، أي سبيل انتصاف محلي فعال ومنتاح. ويرون كذلك أن منح تينيو ليزويتيكونغ جوزيف المزايا المنصوص عليها في المادة ١ من المرسوم رقم ٦١١/٧٤ ورفض منحهم إياها يشكل معاملة تمييزية.

٣-٣ ويدفع أصحاب البلاغ أيضاً بأن الغرض من المرسوم رقم ٦١١/٧٤ هو على وجه التحديد تصحيح عدم المساواة القائمة بين الموظفين الذين، رغم حصولهم على المؤهلات نفسها أو مؤهلات متكافئة وشغلهم الوظيفة نفسها وأدائهم العمل نفسه، يتقاضون أجوراً غير متساوية. ويدفع أصحاب البلاغ أيضاً بأن الدولة الطرف، برفضها تطبيق التشريعات ذات الصلة بقضيتهم، وبتطبيقها هذه التشريعات بطريقة غير متساوية وفقاً للمسار الدراسي لكل شخص، تكون قد خصّتهم بمعاملة تمييزية، وعاملت الموظفين الذين درسوا في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء معاملة تفضيلية.

٣-٤ ويؤكد أصحاب البلاغ أن هذه المعاملة التمييزية في حقهم وفي حق أسرهم كانت مصدر وسم وصعوبات كثيرة، وأنهم اضطروا إلى مواجهة بيئة اقتصادية ومهنية "صعبة للغاية". ويرى أصحاب البلاغ أيضاً أن مستوى تدريبهم الذي جعل منهم مفتشين للإدارة المالية لم يُعترف به على النحو الواجب لأنهم لا يمكنهم العمل إلا بصفة مراقبين ماليين. وعلاوةً على ذلك، وبسبب أسلوب المماثلة الذي انتهجته الدولة الطرف، فإن بعض الموظفين الذين كانوا في نفس وضع أصحاب البلاغ وكان ينبغي أن يستفيدوا من المرسوم ذي الصلة توفوا أو تقاعدوا أو أصبحوا الآن محبطين للغاية أو حل بهم الفقر أو تعرضوا للتخويف بحيث لا يسعهم المطالبة بحقوقهم.

٣-٥ ويطلب أصحاب البلاغ إلى اللجنة أن تقرر وقوع انتهاك لحقوقهم وأن تحت الدولة الطرف فوراً على منح كل واحد منهم تعويضاً قدره ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ١٧٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) عن كل سنة تأخير في تنفيذ المرسوم رقم ٦١١/٧٤ حتى تاريخ السداد. ويسأل أصحاب البلاغ اللجنة أيضاً أن تطلب إلى الدولة الطرف ضمان تنفيذ المرسوم رقم ٦١١/٧٤ في المستقبل.

#### ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

٤- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أبلغت الدولة الطرف اللجنة أن عملية تسوية أوضاع أغلب أصحاب البلاغ استُهلّت منذ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وبدأ بعضهم العمل في الخدمة العامة، وكانت عدة ملفات قيد المعالجة، وحصل عدد آخر من أصحاب البلاغ على ترقية في الرتبة والدرجة. وأوضحت الدولة الطرف أن إعادة إدماج خريجي المدارس الفرنسية للإدارة المالية كانت جارية فعلياً حتى قبل تقديم هذا البلاغ، وأن على اللجنة من ثمّ أن تعلن أنه غير مقبول. وأشارت الدولة الطرف، في ملاحظاتها الإضافية المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى أن جميع أصحاب البلاغ نغابوا وآخرون ضد الكاميرون أبلغوا القرار المتعلق بإعادة إدماجهم في الخدمة العامة وصرف تعويض قدره ١٢,٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) في المتوسط لكل شخص.

#### تعليقات أصحاب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف

٥- قدم أصحاب البلاغ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تعليقاتهم على ملاحظات الدولة الطرف. ودحض أصحاب البلاغ حجة عدم استفاد سبل الانتصاف المحلية، ودفعوا بأن الدولة

الطرف لم تطبق قرار المحكمة العليا لصالح نظرائهم، وأن هذه القرار يشكل سابقة تنطبق على حالة باقي أصحاب البلاغ. وفي ملاحظات إضافية مقدمة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أكد أصحاب البلاغ عدم التوصل إلى تسوية ودية مع الدولة الطرف. وأشاروا أيضاً إلى أن ما ادّعي من تسوية وضعهم وتسوية مسأرتهم المهني لم يحدث، وأن ادعاءاتهم تأتي بعد قرابة ثلاثة عقود من الانتهاكات الثابتة والمنهجية لحقوقهم. وذكر أصحاب البلاغ كذلك أن مجرد تصحيح مسأرتهم المهني دون تعويض وافي لا يشكل سبيل انتصاف فعالاً. وأكدوا أن تنفيذ المرسوم رقم ٦١١/٧٤ لا يتطلب أي تفاوض مسبق، وأضافوا أن تسوية وضعهم لاحقاً في الخدمة المدنية لا يمكن أن تكون سبيل انتصاف فعالاً من الانتهاكات المزعومة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حاجج أصحاب البلاغ بأنه لما كانت سبيل الانتصاف المحلية غير متاحة ولا فعالة، لأنها تتجاوز مهلاً معقولة<sup>(١)</sup>، فإن اللجنة ينبغي أن تعلن قبول البلاغ بموجب المادة ٥(٢) من البروتوكول الاختياري<sup>(٧)</sup>.

### قرار اللجنة بشأن المقبولية

٦-١ نظرت اللجنة أثناء دورتها ١١٦ في مقبولية هذا البلاغ<sup>(٨)</sup> التي اعترضت الدولة الطرف عليها لسببين: (أ) لم يقدم سوى ثلاثة من أصحاب البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون طعنات أمام المحكمة العليا التي أصدرت قراراتين لصالحهم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢<sup>(٩)</sup> و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣<sup>(١٠)</sup>؛ و(ب) لم يتخذ أصحاب البلاغ الآخرون - بمن فيهم أصحاب هذا البلاغ - أي إجراءات قضائية، ومن ثم لم يستنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة.

٦-٢ ولاحظت اللجنة أن الدولة الطرف طعنت في مقبولية هذا البلاغ على أساس أن إدماج خريجي المدارس الفرنسية للإدارة المالية بدأت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أي قبل تقديم هذا البلاغ، وأنها تشمل أصحاب البلاغ. والدولة الطرف إذ اقترحت دراسة هذا البلاغ بالاقتران مع البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون تكون اعترضت بحكم الواقع أيضاً على المقبولية للأسباب المذكورة في الفقرة ٦-١.

٦-٣ وأحاطت اللجنة علماً بحجة أصحاب البلاغ أنه بالنظر إلى عدم وجود اتفاق بين طرفي النزاع، فإن ما اقترحتته الدولة الطرف من تصحيح مسأرتهم المهني وصرف تعويض لهم لا يشكل سبيل انتصاف فعالاً، لأنه لا يستتبع الاعتراف بحقوقهم بموجب المرسوم ٦١١/٧٤<sup>(١١)</sup>. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه لم يتخذ إجراء بشأن قرارات المحكمة العليا التي اعترفت بانتهاك حقوق بعض أصحاب البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون.

(٦) أريدونندو ضد بيرو (CCPR/C/69/D/688/1996)، الفقرة ٦-٢.

(٧) كورونيل وآخرون ضد كولومبيا، (CCPR/C/76/D/778/1997)، الفقرة ٦-٢.

(٨) بسبب الطلب الذي قدمته الدولة الطرف في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للنظر في هذا البلاغ بالاقتران مع البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون، وردودها المشتركة بشأن القضيتين، ومع مراعاة أن اللجنة درست مقبولية البلاغ نغابنا وآخرون ضد الكاميرون بشكل منفصل عن الأسس الموضوعية، قررت اللجنة أن تعتمد قراراً منفصلاً بشأن مقبولية هذا البلاغ أيضاً.

(٩) فيما يخص إيمانويل وانجي وروبير تشامبا.

(١٠) فيما يخص ميشلان ليبام.

(١١) انظر، على سبيل المثال، سولوزانو ضد فنزويلا (CCPR/C/27/D/156/1983)، وبينياريتا وآخرون ضد بوليفيا (CCPR/C/31/D/176/1984)، وهما قضيتان واصلت اللجنة النظر فيهما بالرغم من اتباع سبيل انتصاف محلي في غضون ذلك. انظر أيضاً، على سبيل المثال، فالكادا ضد أورغواي (CCPR/C/8/D/9/1977).

٤-٦ ودكرت اللجنة باجتهادها الثابت الذي يقضي بأن سبل الانتصاف المحلية التي يجب استنفادها هي وحدها السبل التي تتوافر لها فرص نجاح معقولة<sup>(١٢)</sup>، دون تجاوز حدود زمنية معقولة<sup>(١٣)</sup>. وفي هذا الصدد، خلصت اللجنة إلى أن أصحاب البلاغ الذين لم يحيلوا قضيتهم إلى المحكمة العليا كان لهم ما يكفي من الأسباب للاعتقاد أن استئناف قضيتهم فيما يتعلق بالمسألة نفسها التي أثارها بعض زملائهم لن تتكامل بالنجاح مطلقاً. وفي هذه الظروف، رأت اللجنة أن جميع أصحاب هذا البلاغ استوفوا شروط المقبولية الواردة في المادة ٥(ب) من البروتوكول الاختياري.

٥-٦ وأحاطت اللجنة علماً بادعاء أصحاب البلاغ أنهم كانوا ضحايا تنفيذ المرسوم رقم ٦١١/٧٤ على أساس تمييزي. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الدولة الطرف ذكرت أنها تفرقت بين خريجي المدارس الفرنسية للإدارة المالية وخريجي فرع الإدارة المالية في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء الكاميرونية، لكن رئيس الدولة قرر إعادة إدماج الموظفين المعنيين في الخدمة المدنية، ومنح كل واحد منهم تعويضاً مالياً قدره ٢٠٠٠٠٠ دولار تقريباً. ولاحظت اللجنة كذلك أن أصحاب البلاغ اعترضوا على محاولة الدولة الطرف اعتبار قرارات المحكمة العليا تعويضاً مناسباً عن الانتهاكات التي تعرضوا لها باعتبار أنه لم يُتخذ أي إجراء لتنفيذ استنتاجات المحكمة. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، رأت اللجنة أن الوقائع المعروضة عليها تثير مسائل تندرج في إطار المادتين ٢٥(ج) و ٢٦ من العهد، وكذلك المادة ٢٥(ج) مقروءةً بالاقتران مع المادة ٢(١ و ٣) من العهد، وأن هذا الجزء من البلاغ مقبول بناءً على ذلك.

٦-٦ وفيما يتعلق بالادعاءات المستندة إلى المادتين ٣ و ٨(٣(أ)) و ١٤ من العهد، لاحظت اللجنة أن أصحاب البلاغ لم يقدموا معلومات محددة في هذا الصدد. ورأت اللجنة بناءً على ذلك أن أصحاب البلاغ لم يقدموا ادعاءاتهم بأدلة كافية، وأعلنت أن هذا الجزء من البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٢ من البروتوكول الاختياري. وفيما يتعلق بالادعاءات المستندة إلى المادة ٥ من العهد، خلصت اللجنة إلى أن هذه المادة لا تنشئ أي حق فردي منفصل. وأعلنت بناءً على ذلك أن الادعاء لا يتوافق مع أحكام العهد وأنه غير مقبول بموجب المادة ٣ من البروتوكول الاختياري.

٧-٦ وبناءً على ذلك، قررت اللجنة أن البلاغ مقبول من حيث إنه يثير مسائل بموجب المادتين ٢٥(ج) و ٢٦ من العهد، وكذلك بموجب المادة ٢٥(ج) مقروءةً بالاقتران مع المادة ٢(١ و ٣) من العهد.

#### ملاحظات الدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية

٧- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ قدمت الدولة الطرف ملاحظاتها بشأن مقبولية البلاغ وأسسه الموضوعية. وفيما يتعلق بطلب التعويض المقدم من أصحاب البلاغ وقدره ٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل شخص وعن كل سنة تأخير، تكرر الدولة الطرف أن تحديد مبلغ التعويض النهائي الذي سيُصرف لأصحاب البلاغ ينبغي أن يُترك لتقديرها، وأن اللجنة ينبغي أن تمتنع عن البت في المطالبات المالية المقدمة من أصحاب البلاغ. وتدعي الدولة الطرف كذلك أن عملية إعادة إدماج الموظفين أُجريت بموجب المرسوم رقم ٦١١/٧٤ وأن مبلغاً قدره ١٢,٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) صُرف لكل شخص في المتوسط في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وأضافت أن اللجنة ينبغي أن تتقيد باجتهادها في هذا الصدد وألا تنظر في المطالبات المالية لأصحاب البلاغ.

(١٢) انظر مثلاً *فاليرا ضد إسبانيا* (CCPR/C/84/D/1095/2002)، الفقرة ٦-٤.

(١٣) انظر مثلاً *أريادونلو ضد بيرو*، الفقرة ٦-٢.

## تعليقات أصحاب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية

٨- قدم أصحاب البلاغ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تعليقاتهم على ملاحظات الدولة الطرف. وهم يؤكدون أن الدولة الطرف لم تقدم تفاصيل كافية عن قضية *نغابنا وآخرون ضد الكاميرون*، وأن هذه القضية إن لم تعالج فقد تخطى اللجنة في مداولاتها في القضيتين. ويطلب أصحاب البلاغ إلى اللجنة ألا توافق على طلب الدولة الطرف فيما يتعلق بالبت في الأسس الموضوعية للبلاغ الحالي. ويسألون اللجنة أن تطلب إلى الدولة الطرف تصحيح مساهم المهني، ويشيرون في الوقت نفسه إلى أن خطوات التعويض الأولى التي اتخذتها الدولة الطرف لا تشكل سبيل انتصاف وجيراً كافيين. ويدعي أصحاب البلاغ أيضاً أن الحكم النهائي للمحكمة العليا صدر قبل قرار رئاسة الجمهورية. ويضيفون أن المرسوم ٦١١/٧٤ يمنحهم الحق في تصحيح مساهم المهني، وأن تنفيذه لا يتطلب أي تفاوض مسبق وأن الأضرار التي لحقت بأصحاب البلاغ وحدها يمكن أن تشكل أساساً للنقاش مع الدولة الطرف. ويلاحظ أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف لم تستخدم سلطتها التقديرية في منحهم الجبر اللازم. ويؤكدون أن اجتهاد اللجنة يتضمن التعويض في عداد سبل الانتصاف الفعالة، خلافاً لما تدعيه الدولة الطرف. ويطلب أصحاب البلاغ كذلك أن تطبق الدولة الطرف آلية متابعة لتدابير الجبر التي ستقرر.

## معلومات إضافية واردة من الطرفين

٩-١ تذكر الدولة الطرف في ملاحظاتها الإضافية المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ بمختلف التدابير التي اعتمدت بشأن البلاغ *نغابنا وآخرون ضد الكاميرون* في سبيل التوصل إلى تسوية ودية<sup>(١٤)</sup>. وتشدد على أن أصحاب ذلك البلاغ استفادوا من إدماجهم وترقيتهم الواجبة رتبةً ودرجةً ومن تعويض مالي قدره ١٢,٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل شخص، على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق رسمي، ومن كون مطالبات أصحاب البلاغ قيد النظر. وتشير الدولة الطرف أيضاً إلى إنشاء فريق عامل يضم السلطات المعنية وممثلي أصحاب البلاغ، بهدف الإسراع في تسوية القضية، وتحيل إلى القرار الذي اتخذته اللجنة بتعليق النظر في البلاغ *نغابنا وآخرون ضد الكاميرون* بهدف التوصل إلى تسوية ودية بين الطرفين. وتكرر الدولة الطرف أيضاً أن اللجنة لا ينبغي أن تشارك في البت في مقدار المبالغ التي ستصرف إلى أصحاب البلاغ في إطار التعويض النهائي.

٩-٢ وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شكك أصحاب البلاغ في حسن نية الدولة الطرف فيما يتعلق بعملية التسوية الودية. وهم يطلبون إلى اللجنة أن تأخذ في الاعتبار الأضرار التي لحقت بهم وتصحيح مساهم المهني.

٩-٣ وتدافع الدولة الطرف في ملاحظاتها الإضافية المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ عن التفرقة التي أقامتها بين خريجي المدارس الفرنسية للإدارة المالية وخريجي شعبة الإدارة المالية في المدرسة الوطنية الكاميرونية للإدارة والقضاء. وتؤكد الدولة الطرف في هذا الصدد أن الأولوية التي أُعطيت لخريجي المؤسسة الكاميرونية تهدف إلى تشجيع تدريب الموارد البشرية محلياً، وإلى خفض التكاليف باعتبار أن تدريب الخريجين السابقين في المدارس الفرنسية للإدارة المالية كانت على نفقة الدولة الطرف. وتحتج الدولة الطرف بأن التفرقة التي أقامتها ما دامت تكتسي طابعاً معقولاً وموضوعياً،

(١٤) كانت المعلومات المتعلقة بنتائج التسوية الودية منتظرة منذ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

فضلاً عن كونها هدفاً مشروعاً، فهي لا تشكل تمييزاً. وتضيف الدولة الطرف أن هذا الإجراء كان متفقاً مع المرسوم رقم ٧٧٦/٧٥ الذي ينص على تعيين مفتشين للإدارة المالية، مع مراعاة طبيعة الدوائر المالية واحتياجاتها، من بين المجازين والحاصلين على دبلوم السلك "ألف" من شعبة الإدارة المالية في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، وأن الهدف من المرسوم رقم ٦١١/٧٤ هو تلبية الاحتياجات الخاصة للإدارة التي لا يمكن تلبيتها بمرشحين من المؤسسة الكاميرونية، وليس منح جميع من تخرجوا في السابق من المدارس الفرنسية للإدارة المالية حق تعيينهم مفتشين.

٤-٩ وتشير الدولة الطرف إلى أن الأشخاص المعنيين عُينوا في الخدمة المدنية مراقبين ماليين، دون تفرقة غير مبررة ولا تمييز، وفقاً للمادة ٢٥ (ج) من العهد. وتضيف الدولة الطرف أن الرد على ادعاءات التمييز التي أثارها أصحاب البلاغ هو ما دفع رئيس الدولة إلى اتخاذ القرار بإعادة إدماج الموظفين المعنيين في الخدمة المدنية، وصرف تعويض لهم قدره ٢٠.٠٠٠ دولار تقريباً لكل واحد منهم.

٥-٩ وتطلب الدولة الطرف إلى اللجنة، رغم عدم وجود اتفاق رسمي بين طرفي النزاع، وقف النظر في البلاغ مراعاةً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين فيما يتعلق بتعويض المعنيين. فإذا قررت اللجنة مواصلة النظر في البلاغ، فإن الدولة الطرف تطلب إليها أن تقضي بعدم وجود انتهاك للمواد ٢ و ٢٥ و ٢٦ من العهد، وأن تخلص إلى أن أصحاب البلاغ تلقوا فعلاً تعويضاً عن الانتهاكات المزعومة. وتضيف الدولة الطرف أن التعويض المطلوب بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل شخص وعن كل سنة (ما مجموعه ٢,٥ بليون فرنك) ليس معقولاً ولا موضوعياً.

٦-٩ وتدحض الدولة الطرف في ملاحظاتها الإضافية المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ ما ادعاه أصحاب البلاغ من أن ديوان رئيس الوزراء عطّل مسألة تصحيح مسأرتهم المهني. وتؤكد الدولة الطرف أن جميع أصحاب هذا البلاغ على قيد الحياة وأن ادعاءاتهم بشأن الموظفين المتوفين لا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار إذا ما قررت اللجنة دراسة البلاغ رقم ٢٠٣٥/٢٠١١ من حيث الأسس الموضوعية.

٧-٩ وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدم أصحاب البلاغ تعليقات إضافية. فهم يسألون اللجنة أن تقضي بحدوث انتهاك لأحكام المادتين ٢٥ (ج) و ٢٦ من العهد، وأن تمنحهم سبل انتصاف مناسبة وفقاً للمادة ٢(أ٣) من العهد. ويرون أن على الدولة الطرف، بالإضافة إلى تصحيح مسأرتهم المهني، أن تجبر الأضرار الخطيرة التي لحقت بهم وأن تمنحهم تعويضاً وافياً عن انتهاك حقوقهم طوال حياتهم المهنية. ويطلبون أن يُحسب التعويض اعتباراً من عام ١٩٨٥، عندما عادوا إلى البلد بعد انتهاء دراستهم في الخارج، وأن تؤخذ في الاعتبار مستويات المرتبات ومعدلات التضخم وانخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية وفقدان المزايا والصدمة النفسية التي تعرضوا لها<sup>(١٥)</sup>. ويطلبون أيضاً أن تتعاون الدولة الطرف مع خمسة من أصحاب البلاغ، كُلفوا بتمثيلهم، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التعويض وغيره من أشكال جبر الضرر لجميع أصحاب البلاغ.

(١٥) وفقاً لحسابات أصحاب البلاغ، يُفترض أن يصل مبلغ التعويضات إلى ٨,٥ ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل شخص عن كل سنة من السنوات الست والعشرين الماضية.



## نظر اللجنة في الأسس الموضوعية

١٠-١ عملاً بقرار اللجنة بشأن مقبولية هذا البلاغ، يتعين عليها أن تبت في الأسس الموضوعية للدعوات التي ساقها أصحاب البلاغ استناداً إلى المادتين ٢٥ (ج) و ٢٦ من العهد، وإلى المادة ٢٥ (ج) مقروءةً بالاقتران مع المادة ٢ (١ و ٣) من العهد، وفقاً للمادة ٥ (١) من البروتوكول الاختياري.

١٠-٢ وتحيط اللجنة علماً بما ادعاه أصحاب البلاغ من أن الدولة الطرف انتهكت حقوقهم المكفولة في المادتين ٢٥ و ٢٦ من العهد برفضها إدماجهم في الخدمة المدنية لمدة ٣٠ سنة في الرتبة المنصوص عليها في المادة ١ من المرسوم رقم ٦١١/٧٤ وحرمانهم من المزايا المرتبطة بهذه الرتبة. وتحيط اللجنة علماً أيضاً بحجة أصحاب البلاغ أن تصحيح مسارهم المهني لا يرقى إلى مستوى الانتصاف المناسب. وتحيط اللجنة علماً كذلك بحجة الدولة الطرف أن إلحاق أصحاب البلاغ بالخدمة المدنية بصفة مراقبين ماليين كان مبرراً بسبب الحاجة إلى تشجيع تدريب الموارد البشرية محلياً وخفض تكاليف التدريب الناجمة عن دورات التدريب السابقة في المدارس الفرنسية للإدارة المالية والتي كانت على نفقة الدولة الطرف.

١٠-٣ وتحيط اللجنة علماً بما ادعاه أصحاب البلاغ من أن الجبر الذي اقترحتة الدولة الطرف لا يعترف بحقوقهم المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦١١/٧٤، وأن لا مجال بالتالي للحديث عن سبيل انتصاف فعال، باعتبار أن أي سبيل انتصاف استثنائي يستند إلى قرار تقديري ينبغي أن يرد الحقوق المنتهكة لأصحابها. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الجهود التي بذلتها الدولة الطرف لجبر الأضرار التي لحقت بأصحاب البلاغ، وهو ما تجسّد في قرار رئيس الدولة إعادة إدماج الموظفين المعنيين في الخدمة المدنية وصرف تعويض لكل واحد منهم بمبلغ قدره ٢٠.٠٠٠ دولار تقريباً.

١٠-٤ وتحيط اللجنة علماً أيضاً بادعاء أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف، بالرغم من دفعها هذه التعويضات، لم تف بالتزامها بجبر الضرر الذي لحق بهم، وبضمان سبيل انتصاف مناسب وفعال لهم، مما يشكل انتهاكاً للمادة ٢ (الفقرة ٣) من العهد. وتحيط اللجنة علماً بموقف الدولة الطرف التي طلبت منها، بالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي بين طرفي النزاع، وقف النظر في البلاغ أو الإقرار بعدم حدوث أي انتهاك للمواد ٢ و ٢٥ و ٢٦ من العهد، والخلوص إلى أن أصحاب البلاغ سبق أن تلقوا تعويضاً عن الانتهاكات المزعومة. وتشدد اللجنة على ما ذكرته الدولة الطرف من أن تعويض أصحاب البلاغ بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل شخص وعن كل سنة طلب غير معقول.

١٠-٥ وفيما يتعلق بحجة أصحاب البلاغ التي ذهبوا فيها إلى أن اختلاف المعاملة بينهم وبين خريجي المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء لا يستند إلى معايير معقولة وموضوعية، تحيط اللجنة علماً بحجة الدولة الطرف أن إلحاق أصحاب البلاغ بالخدمة المدنية بصفة مراقبين ماليين مبرراً بسبب الحاجة إلى تشجيع تدريب الموارد البشرية في الدولة الطرف وتخفيض التكاليف الناجمة عن تدريب الكاميرونيين خريجي المدارس الفرنسية للإدارة المالية. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن أصحاب البلاغ لم يقدموا أي معلومات أو أدلة لدحض حجج الدولة الطرف فيما يتعلق بالهدف المشروع الذي تنشده، ولم يبرهنوا بأي طريقة كانت على أن الاختلاف في المعاملة يشكل تمييزاً. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن أصحاب البلاغ اكتفوا بالإشارة إلى خريج واحد من المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء كان في نفس وضعهم، وعُيّن في الفئة العليا المنصوص

عليها في المرسوم رقم ٦١١/٧٤. وترى اللجنة أن مجرد الاختلاف في معاملة أفراد فيما يتعلق بتقديم مسأرتهم المهني أو ترفيتهم في الخدمة المدنية، وعدم تقديم أدلة إضافية تثبت أن هذه المعاملة لا تستند إلى معايير معقولة وموضوعية أو أنها لا تسعى إلى تحقيق هدف مشروع<sup>(١٦)</sup>، لا يكفي لإثبات التمييز بالمعنى المقصود في المادة ٢٦ من العهد.

١٠-٦ وتحيط اللجنة علماً بالادعاءات التي أثارها أصحاب البلاغ بشأن هذا الاختلاف في المعاملة بين فئتي الموظفين، الذي يفضي، في رأيهم، إلى انتهاك المادة ٢٥(ج) من العهد، من حيث إنهم لم يحصلوا على فرصة الالتحاق بالخدمة المدنية لبلدهم على قدم المساواة مع الآخرين. بيد أن اللجنة تلاحظ أن أصحاب البلاغ، على الرغم من إلحاقهم بفئة أدنى مقارنة بالفئة التي يدعون أن لهم الحق فيها بموجب القانون الوطني، عُيّنوا فعلياً بصفة موظفين. وبناءً على ذلك، ترى اللجنة، بعد أن تبين لها أن اختلاف المعاملة ليس تمييزياً في هذه القضية، أن المعلومات المقدمة إليها لا تسمح لها باستنتاج أن الحقوق المكفولة لأصحاب البلاغ بموجب المادة ٢٥(ج) من العهد قد انتهكت.

١١- واللجنة، إذ تتصرف بموجب المادة ٥(٤) من البروتوكول الاختياري، ترى أن ادعاءات أصحاب البلاغ لم تثبت أن الدولة الطرف انتهكت حقوقهم المكفولة في المادتين ٢٥(ج) و٢٦ من العهد، فضلاً عن المادة ٢٥(ج) مقروءةً بالاقتران مع المادة ٢(١ و٣) من العهد.

(١٦) التعليق العام رقم ١٨(١٩٨٩) بشأن عدم التمييز، الفقرة ١٣.